

وكالة التنمية الأميركية تهب اللهيئة المنظمة للاتصالات الله ملايين دولار لشراء أجهزة متطورة لإدارة حيّز التردّدات

- شحادة: الهيئة حريصة على القيام بدورها الإصلاحي
- سيسون: وكالة التنمية تحضر عدداً من المشاريع الإضافية
- هيربول: سنساعد في امتلاك لبنان قطاع اتصالات فعّال ومنظم

بيروت - الجمعة 13 شباط 2009 - وقعت "الهيئة المنظمة للاتصالات" مذكرة تفاهم مع "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية" (USAID)، تتسلم الهيئة بموجبها من الوكالة هبة بقيمة 3 ملايين دو لار، لشراء أجهزة وبرمجيات معلوماتية متطورة لإدارة حيّز التردّدات في لبنان.

وجرى الاحتفال بالمناسبة في مقر "الهيئة المنظمة للاتصالات"، وسط بيروت التجاري، صباح اليوم الجمعة، ووقع المذكرة عن الهيئة المنظمة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الدكتور كمال شحادة، ومديرة بعثة الوكالة الأميركية في لبنان السيّدة دنيز هيربول، بحضور سعادة سفيرة الولايات المتحدة في لبنان ميشال سيسون، والمساعد الخاص لمنطقة الشرق الأوسط في الوكالة جورج لوداتو.

كما حضر الاحتفال أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنظمة المفوضون الدكتور عماد حب الله والسيّد باتريك عيد والسيّدة محاسن عجم، إضافة إلى الملحقة الاقتصادية والتجارية الأميركية آيمي تاشكو، ومنسّق المشروع لدى الوكالة السيّد غسّان جاموس، وعدد من أركان الهيئة المنظمة وموظفيها.

هيربول

وبعد التوقيع، ألقت السيدة هيربول كلمة أوضحت فيها أن مذكرة التفاهم تتضمن تأمين أجهزة ومعدات لتطوير قدرات "الهيئة المنظمة للاتصالات"، إضافة إلى توفير الخبرة التقنية، بحيث تستطيع من خلال هذه الموارد إنجاز مهمتها في إدارة حيّز التردّدات في لبنان، خاصة أن هذه المعدات تعتبر الأساس لإقامة نظام ممكنن لإدارة حيّز التردّدات الوطني، بما يدعم الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بقطاع الاتصالات.

وأشارت إلى أنه من خلال شركة أميركية، سوف تموّل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية شراء وتركيب هذا النظام، فضلاً عن تأمين التدريب المكثّف لموظفي الهيئة المنظمة بما يؤهلهم لتشغيل النظام الجديد.

واعتبرت أنه من خلال مساعدة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، سوف يمتلك لبنان قطاع اتصالات فعّالاً ومنظماً، والهدف من ذلك يكمن في توفير خدمات متقدّمة إلى المواطنين، تتميّز بشبكة هاتف خلوي مُحسّنة، وأسعار أقل للمستهلكين.

وأثنت السيدة هيربول على جهود رئيس الهيئة المنظمة وفريق عملها لدعمهم هذا المشروع، وأعربت عن ثقتها بأن الشراكة بين الهيئة والوكالة الأميركية سوف تكون ناجحة.

لوداتو

ثم تحدث لوداتو، معرباً عن سروره لحضور احتفال توقيع مذكرة التفاهم، والتي ترسّخ مبدأ الشراكة بين الحكومة اللبنانية والإدارة الأميركية، مشيراً إلى أهمية تمكين الهيئة المنظمة من إدارة التردّدات، وهذا ما دفع بالوكالة الأميركية إلى تقديم المساعدة لشراء هذه الأجهزة.

وقال "إن هنالك الكثير من العمل لإنجازه، غير أن توقيع المذكرة اليوم هو بمثابة الخطوة الأولى لهذه العملية"، مضيفاً أن الوكالة تتطلع إلى تعاون مثمر مع الهيئة لتحقيق أفضل النتائج، بما يعود بالنفع على الشعب اللبناني.

السفيرة سيسون

كما تحدثت سعادة السفيرة سيسون، وقالت إن ورشات عمل وجلسات عديدة قد تمّت مع رئيس الحكومة فؤاد السنيورة والمسؤولين في الدولة اللبنانية، لإنجاح التعاون بين الولايات المتحدة ولبنان عموماً، وبين الهيئة المنظمة والوكالة الأميركية للتنمية على وجه الخصوص، تحضيراً لمذكرة التفاهم هذه، واعتبرت توقيعها مثالاً حيّاً للنتائج الإيجابية المتوقعة.

وأعلنت السفيرة أن هنالك عدداً من المشاريع التي يجري التحضير لها عبر الوكالة الأميركية لمصلحة لبنان. وشددت على أن المذكرة الموقعة اليوم تعكس روح التعاون بين الجانبين. كما لفتت إلى أهمية قطاع الاتصالات بالنسبة إلى لبنان، وخاصة بالنظر إلى حجم الإيرادات الكبير التي يرفد بها خزينة الدولة.

الدكتور شحادة

وتحدث أيضاً الدكتور كمال شحادة، فتناول مهمة الهيئة المنظمة، والقاضية بتأمين أفضل التراخيص في سوق الاتصالات وتوفير أفضل الخدمات بأسعار معقولة لأكبر شريحة ممكنة من اللبنانيين، مشيراً إلى دور الهيئة المهمّ في إدارة حيّز التردّدات بأنجع الأساليب، باعتباره مورداً نادراً لا بد من إدارته بكفاءة عالية.

وأشار إلى بعد آخر لعمل الهيئة يتعلق بمواكبة الإصلاحات الحكومية، عن طريق تطوير قطاع الاتصالات وتنظيمه، بما يفعًل إنتاجيته وقدراته التنافسية، بالنظر إلى الفرص الهائلة اللامحدودة الكامنة فيه وقدرته الكبيرة على خلق فرص العمل.

وأكد حرص الهيئة على تنفيذ مهمتها واضطلاعها بدورها الإصلاحي، وبناء مؤسسة نموذجية للقرن الواحد والعشرين، على أسس صلبة، مبنية على الاستقلالية والمساواة والشفافية التي ضمنها قانون الاتصالات، بما يزيد ثقة المستثمرين ويؤدي إلى توفير الخدمات للمواطنين اللبنانين وتخفيض تكاليفها.

أهمية المذكرة

بعدما تضمن المرسوم رقم 842 الصادر عن مجلس الوزراء موافقة المجلس على قبول هذه الهبة (عدد الجريدة الرسمية الصادر في 21 شباط 2008)، نصت هذه المذكرة على تفاصيل وآلية شراء الأجهزة والمعدات والصيانة والتدريب وغيرها من العناصر الضرورية للتنفيذ السريع والمتقن، علما أن الأجهزة موضوع الهبة ضرورية لإنشاء نظام إدارة حيّز التردّدات، والذي يمكن الهيئة من تحديد وضع استعمال التردّدات والجهات التي تستعملها، فضلاً عن تحديد مصادر التشويش على حيّز التردّدات.

وبذلك، فإن هذا النظام يزيد من كفاءة استعمال الحيّز، من خلال معرفة النطاقات والتردّدات المستعملة وانطلاقاً من أيّ مناطق، بما يتيح للهيئة، المسؤولة عن إدارة الحيّز بموجب قانون الاتصالات، تخصيص التردّدات وإعادة استعمالها، علماً أن الحيّز مورد وطني نادر يتعيّن على الدولة إحسان استثماره.

كما يساعد النظام المذكور على فتح فرص جديدة وحماية التراخيص من أي تشويش، وصونها من أي استعمال غير مرخص، ويساعد في التنسيق مع "الاتحاد الدولي للاتصالات" لجهة تسجيل الترددات وإدارتها، بما يؤدي، في المحصلة، إلى زيادة موارد خزينة الدولة عبر زيادة عدد التراخيص، وهذا ما ينعكس إيجاباً بالتأكيد على نوعية الخدمات المقدّمة في قطاعات الهاتف الخلوي والحزمة العريضة وكل خدمات اللاسلكي.
